



IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

Journal Homepage: <http://jis.tu.edu.iq>

ISJ

Issues Related to rape – A study and an Investigation

ABSTRACT

Najm Abdullah Khudair¹

Dr.. Fahd Shalash
Khalaf ^{*2}

*Department of Quranic
Sciences and Islamic
Educatio, College of
Education for
Humanities, Tikrit
University- Iraq .*

KEY WORDS:

*Anonymity, warranties,
guarantees, warranties.*

ARTICLE HISTORY:

Received:22 /4 /2020

Accepted: 6/ 5/ 2020

Available online:14 /12 /2020

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ) ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ)

After studying and researching the matter, it became clear to us that rape is two-fold: what sin is not related to. The second: What is a sin related to. Any one who uses an animal other than his own without permission, he is a guarantor, except in some cases. Likewise, the fatwa guaranteeing the endowment. Likewise, whoever behaves with another slave and the slave perished will be a guarantor in this case, as well as whoever rape something, he guarantees it if he is homosexual, Sheikhs have spoken about knowing the decrease. And the separated as well as the connected increases of the violated person, are not guaranteed, except by damage or prevention Also, there is no need to guarantee anything without stinginess according to Abu Hanifa - may God rest his soul - And Ahmad, and he gives up the benefits of preparing for exploitation, endowment, orphan's money by guarantee, and others assuredly.

* Corresponding author: E-mail: fsh19732016@tu.edu.iq

المسائل المتعلقة بالغضب - دراسة وتحقيق -

نجم عبد الله خضير

أ.م.د. فهد شلاش خلف

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية- كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة تكريت - العراق.

الخلاصة:

الغضب على ضربين: ما لا يتعلق به الإثم. والثاني: ما يتعلق به الإثم، ومن استخدم دابة غيره بغير أذنه ، فهو ضامن ، إلا في بعض الحالات. وكذلك الفتوى بضمان الوقف. وكذلك من تصرف بعبد غيره وهلك العبد فيكون ضامن في هذه الحالة، وكذلك مَنْ غصب شيئاً فإنه يضمنه إن كان مثلياً، وإن المشايخ تكلموا في معرفة النقصان. وزوائد المغصوب المنفصلة، والمتصلة، غير مضمونه إلا بإتلاف، أو منع، ولا يضمن من استعمل شيئاً لا يجري فيه الشح عند أبي حنيفة - رحمه الله -، ومنافع الاعيان لا تُضمن بالغضب، والإتلاف ، ومنافع الغضب لا يضمن ، عند الحنفية ؛ لأنَّ الغضب لا يتحقق فيها عند الحنفية، وعند الثلاثة يضمن إلا في رواية عن مالك، وأحمد، ويفتى في منافع المعد للاستغلال، والوقف، ومال اليتيم بالضمان، وغيرهن أكد.

الكلمات الدالة: الغضب، الضمان، يضمن، لا يضمن.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل: ﴿ قَبْلِ الذَّالِكَ الْبَطُورِ الْجَبِينِ الْبَكْبَكِ الرَّحِيمِ
الْوَاقِعَةِ الْجَائِدِ الْجَمَالَةِ الْحُسْنِ الْمُتَّخَذَةِ الصَّنْفِ الْجَمْعَةِ الْمَنَافِقُونَ النَّعَائِمِ
الظَّلَاقِ الْبِخْنِ نِيْمِ ﴾^(١)، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل ((مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ
خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ))^(٢).
أما بعد:

فإن الخير يكمن في الفقه وأهله، فالفقه: لغة: الفهم: وشرعاً: استنباط الأحكام الشرعية
العملية من أدلتها التفصيلية، فيجب الحث على التفقه في الدين والتوسع في فهمه فبعلم
الفقه يُعلم الحلال من الحرام ويتميز الأخيار من الأشرار فقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: ((النَّاسُ مَعَايِدُنُ، كَمَعَايِدِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ
فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا))^(٣)، فبالفقه نستطيع أن توصل إلى مراد الله ورسوله صلى الله
عليه وسلم لكي يستقيم أمر المعاش والمعاد؛ ولذلك حثنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم على تعلم علم الفقه، على وجه الخصوص .

الهدف من البحث :

بيان وتعليم مَنْ لا يعلم عن الغضب وأحكامه الشرعية ضمن نطاق الشرعية الإسلامية،
فكلُّ مسلم لا بدَّ له من الاطلاع على أحكام الغضب لكي لا يقع في الإثم ويكون قد
اقتطع حق الآخرين بغير حق ولا سيما اليوم نرى كثيراً من المسلمين له جهالة في
أحكام الغضب ولا يعلم ما يضمنه وما لا يضمنه، فكان جديراً بنا أن نبحث في مسائل
الغضب ونبين أحكامه ومسائل منه؛ ليتسنى لنا وبوضوح حلاله من حرامه، فبحثتُ
في هذه المسائل التي أوردها الإمام محمد بن افلاطون - رحمه الله - وصرفتُ همتي
إليها، فبالله أستعين وهو وليُّ التوفيق .

(١) سورة التوبة: آية: ١٠٥.

(٢) الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى:
٢٥٦هـ)، دار الشعب - القاهرة، ط١، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، باب: العلم قبل القول والعمل، رقم الحديث:
١١، ٢٦/١

(٣) المصدر نفسه، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَسَائِلِينَ ﴾، رقم
الحديث: ٣٣٨٣، ١٨٢/٤.

سبب اختياري للموضوع :

١- رغبتني في إحياء تراث هذه الأمة المجيدة، وإضافة شيء من الفقه إلى المكتبة الإسلامية، ولا سيما أنّ هذا الكتاب قيّم عظيم الفائدة، فهو موسوعة في الفقه الحنفي غنيّ بالأحكام الفقهية التي يحتاجها صاحب الفقه.

٢- ابتعاد الإمام - رحمه الله تعالى - عن التعقيد اللفظي، والكلمات التي بشأنها تَوَرَّثَ النفور عن علم الفقه.

٣- عُرس في نفسي منذُ الدراسة الثانوية محبة الفقه وأهله، فأردتُ أن أضع بصمة في هذا المجال، لعلَّ الله يرحمني بها، ويكون لي أجرٌ ذلك؛ لهذه الأسباب، وغيرها عزمت على دراسة وتحقيق جزء من هذا الكتاب.

خطة البحث : اقتضت خطة البحث أن تتكوّن من مقدمة ومبحثين، أمّا المبحث الأول تناولت فيه دراسة المؤلّف والمؤلّف، وفيه ثلاثة مطالب: أمّا المطلب الأول فتناولت حياة المؤلّف اسمه ونسبه، وشيوخه، وتلاميذه. وأمّا المطلب الثاني فللتعريف بالمؤلّف - رحمه الله - (المخطوط)، وأمّا المطلب الثالث فتضمّن منهجي في التحقيق، أمّا المبحث الثاني فقد تناولت فيه النص المحقق، وأنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا، ثم أتيتُ بالمصادر والمراجع، وفي الختام الله أسأل أن يكون عملي هذا خالصاً لوجه الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: دراسة المؤلف والمؤلف

المطلب الأول: حياة المؤلف

اسمه: العلامة محي الدين محمد بن أفلاطون الرومي البروسوي^(١) الشهير بأفلاطون زاده، من الروم^(٢)(٣).

وولادته: لم تذكر كتب التراجم ولادة الإمام محي الدين محمد بن أفلاطون، وإنما ذكروا وفاته فقط.

شيوخه ومؤلفاته:

١. شيوخه: لم تذكر كتب التراجم والطبقات والسير وكذلك المخطوط إلا شيخاً واحداً لمحمد بن أفلاطون البرسوي وهو العلامة الملا خسرو^(٤),

(١) برسة أو بورسة، أو بروسا: بلدة شهيرة ببلاد الروم، في غربي تركيا الآسيوية اتخذها العثمانيون عاصمة لهم حتى فتح القسطنطينية. ينظر: فيض الملك الوهاب المتعالي، فيض الملك الوهاب المتعالي بأبناء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي، العلامة، المؤرخ، المُسند، الراوية، النسابة، الشيخ أبي الفيض عبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الهندي المكي الحنفي (ت ١٢٨٦ - ١٣٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهب، ٤٠٠/١.

(٢) الروم: هي بلاد واسعة عظيمة، وهم سكان غربي الإقليم الخامس والسادس، فمشارقتها وشمالها الترك، والخز والروس، وجنوبهم الشام والاسكندرية، ومغاربهم البحر، والأندلس، والرقعة والشامات كلها تعد في حدود الروم أيام الأكاسرة، وكانت دار الملك أنطاكية، ومملكتهم عظيمة، منها الرومية والقسطنطينية، إلى إن نفاهم المسلمون إلى أقصى بلادهم، وكانوا في قديم الزمان على دين الفلاسفة إلى أن ظهر فيهم دين النصارى، ويقال: سميت الروم بروم بن بزطي، ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: ٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت، ١/٥٨٦-٥٨٧، معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م، ٣/٩٧-٩٨.

(٣) ينظر: الأعلام للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، ط ١٥، أيار / مايو ٢٠٠٢ م، ٤٠/٦، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جليبي وب حاجي خليفة (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة إرسيا، إستانبول - تركيا، د. ط، ٣/١٠٩، إيضاح المكنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ٤٨/٣.

(٤) محمد بن فرامرز بن علي، المعروف بملا، أو منلا، أو المولى خسرو: قاض، أصولي، بياني، من فقهاء الحنفية، مشارك في بعض العلوم، رومي الأصل، أسلم أبوه، ونشأ وهو مسلماً، فتبحر في علوم

(المتوفى سنة ٨٨٥هـ)^(١)

٢. مؤلفاته: لديه بعض المؤلفات منها:

أ- الاختيارات: ويوجد لها ثلاث نسخ في العالم :

النسخة الأولى: موجودة في المكتبة مفتين_ إستانبول_ تركيا_ تحت رقم: ٢٩٧/٥١١.

النسخة الثانية: موجودة في المكتبة الأزهرية تحت رقم: ٢٢٢٧. حليم ٣٣١٠٨.

النسخة الثالثة: موجودة في: المكتبة العبدلية بجامعة الزيتونة، اسم الدولة: تونس،

اسم المدينة: تونس رقم الحفظ: ١٨٤٨/٢١٨/٤.

ب- توثيقات شرعية: موجودة في المكتبة الأزهرية، اسم الدولة: مصر، اسم المدينة:

القاهرة .

رقم الحفظ: [٦٧٨] ٥٣٦٤٧، الرقم التسلسلي: ١٠٩٢٩٠.

٣. وفاته: ذكرت كتب التراجم والطبقات والسير وفاته - رحمه الله - وهي سنة (

٩٣٧هـ - ١٥٣٠م)، وقيل سنة (٩٣٥هـ - ١٥٢٨م) والراجح أنها ٩٣٧هـ؛ لأنها

ذُكرت في المخطوط وفي أكثر كتب التراجم والطبقات^(٢) ودفن في مقبرة بكارباشي^(٣) -

رحمه الله تعالى ورضي عنه - وهذا الذي ذُكر على واجهة المخطوط.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤلف (كتاب الاختيارات)

الاختيارات للإمام محي الدين محمد بن أفلاطون البرسوي وهو كتاب غني بالأحكام

الفقهية والوقائع، التي يكثر وقوعها في المحاكم، والمسائل الافتراضية حيث إنه مليء

بأحكام العبادات والمعاملات، من بيوع، وإيجارات، ووكالات، وكفالات، وحالات،

وغيرها حيث يستعرض غالب ما يحتاجه الإنسان المسلم في حياته اليومية، ويورد

اختلاف الأئمة في بعضها، ويعلل على بعضها، فمن الأمور المهمة التي يجب على

الباحث أن يثبتها وهي صحة نسبة الكتاب إلى الشيخ، فكتاب (الاختيارات) ثبت أنه

المعقول والمنقول. ودرس بمدينة أدرنة في مدرسة شاه ملك، ثم بمدينة بروسة. وولي القضاء

بالقسطنطينية، وضم إليه قضاء غلطة وأسكدار وتدریس آيا صوفيا. ثم صار مفتيا بالتخت=

=السلطاني، وعظم أمره، وعمر عدة مساجد بالقسطنطينية، وتوفي بها، وحمل إلى مدينة بروسة، فدفن

بها في مدرسته. **معجم المفسرين** «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض،

مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ٢، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م،

٦٠١/٢.

(١) ينظر: المصدر نفسه، ٤٠/٦، سلم الوصول، ١٠٩/٣.

(٢) ينظر: سلم الوصول، ١٠٩/٣، الأعلام، ١٧٥/٤٩ - ١٧٦.

(٣) لم أقف على تعريفها.

للشيخ محمد بن أفلاطون البرسوي الرومي حيث أوردت كتب التراجم والطبقات، والسير: كخزانة التراث الإسلامي، وأعلام النبلاء، ومعجم المؤلفين، وسلم الوصول، وغيرها، أنَّ هذا الكتاب للإمام محي الدين محمد بن أفلاطون البرسوي المعروف بأفلاطون زاده، وقد ورد اسم هذا الكتاب (الاختيارات) على الورقة الأولى في نسختي المخطوط، وعند كل من ترجم له، وأنه للإمام محي الدين، محمد بن أفلاطون البرسوي المعروف بأفلاطون زاده رحمه الله (١).

المطلب الثالث: منهجي في التحقيق

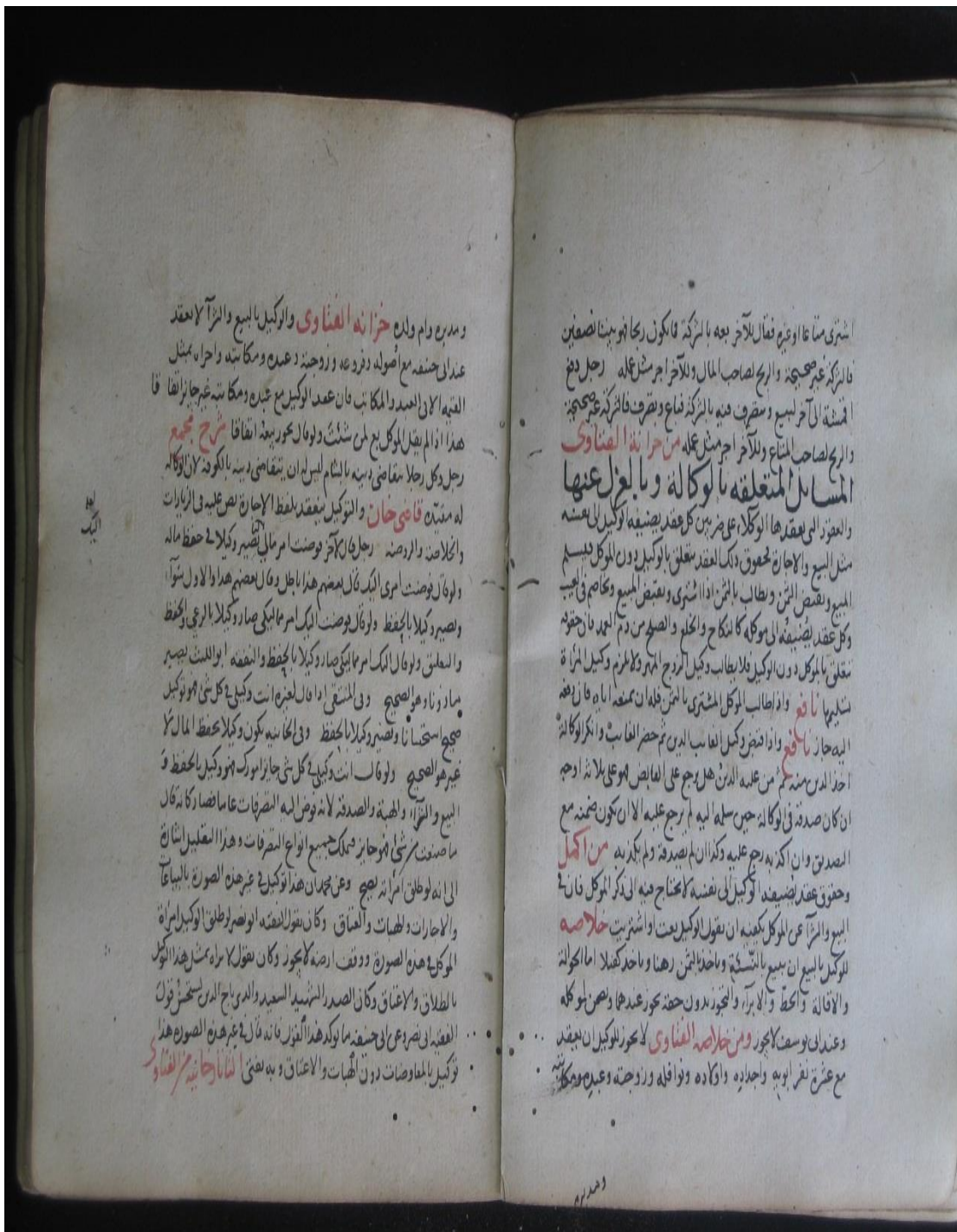
أما منهجي في تحقيق هذا الكتاب يتمثل في النقاط الآتية:

١. قسّمت الرسالة على قسمين، القسم الأول: القسم الدراسي ذكرت فيه ترجمة الإمام محي الدين، ومنهجه في الكتاب، والقسم الثاني: النص المحقق، وما فيه من مسائل.
٢. اعتمدت النسخة (أ) أصلاً؛ وذلك لبروز النص بخط مميّز وواضح، ومرتببة على الترتيب الفقهي المعروف لدى العلماء، بخلاف نسخة (ب)، وقابلتها مع النسخة (ب) وأثبتت الفروق في الهامش، مع الاعتماد على المصادر مثبتاً الصحيح في المتن.
٣. عرفت المصطلحات الفقهية، من مضانها.
٤. وثقت المسائل التي عرضها المؤلف من الكتب التي أحالني عليها الا في حالة لم أجد المسألة في الإحالة فأنتني أوثق من المصادر والمراجع المعتمدة في المذهب الحنفي.
٥. ترجمت، وشرحت بعض الكلمات الواردة في الكتاب من مظانها.
٦. عندما يذكر المؤلف مسألة خلافية، فإنّي أوثقها من مظانها.
٧. خرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من مظانها، مع الحكم عليها من خلال السند، إن لم يكن في الصحيحين، مثبتاً ذلك في الهامش.

(١) ينظر: المصدر الأعلام، ٤٠/٦، معجم المؤلفين، ٦٥/٩، سلم الوصول الى طبقات الفحول، ١٠٩/٣: إيضاح المكنون، في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ٤٨/٣، خزانة التراث - فهرس مخطوطات، ١٧٦/٤٩.

٨. ترجمت الأعلام التي ذكرها المؤلف في المخطوط عند ذكرها لأول مرة إلا الذين لم أتمكن من الوقوف لهم على ترجمة، معتمداً في ذلك على كتب الطبقات، والتراجم، والسير والتاريخ.
٩. عرّفْتُ الكتب التي ذكرها المؤلف في المخطوط.
١٠. علقْتُ على بعض المسائل التي تحتاج إلى تعليق، ونقلت بعض التعليقات التي لم ينقلها المؤلف.
١١. اتبعت في استعمال الأقواس منهجاً ثابتاً وعلى النحو الآتي :
- أ- الأقواس المزهرة أضعها للآيات القرآنية الكريمة .
- ب- الأقواس المزدوجة (()) لحصر الأحاديث النبوية الشريفة.
- ت- القوسان الهلاليان () أضعهما لحصر الكلمة أو الجملة في الهامش.
- ث- القوسان المعقوفان [] لما يُضاف إلى الأصل من نسخة (ب)، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش أو في حالة إضافة كلمة يقتضي السياق إثباتها، وأضع القوسين [...] في المتن في حالة وجود تقديم أو تأخير، وأجعلهما في مكان بدون نص، وفي مكان آخر بذكر النص مبين ذلك في الهامش. وكذلك أضع القوسين بهذه الصورة [...] في المتن في حالة وجود كلمة غير واضحة مبيناً ذلك في الهامش.
١٤. وضعت صوراً لنسخ المخطوطة.

اللوحة الأولى من نسخة أ



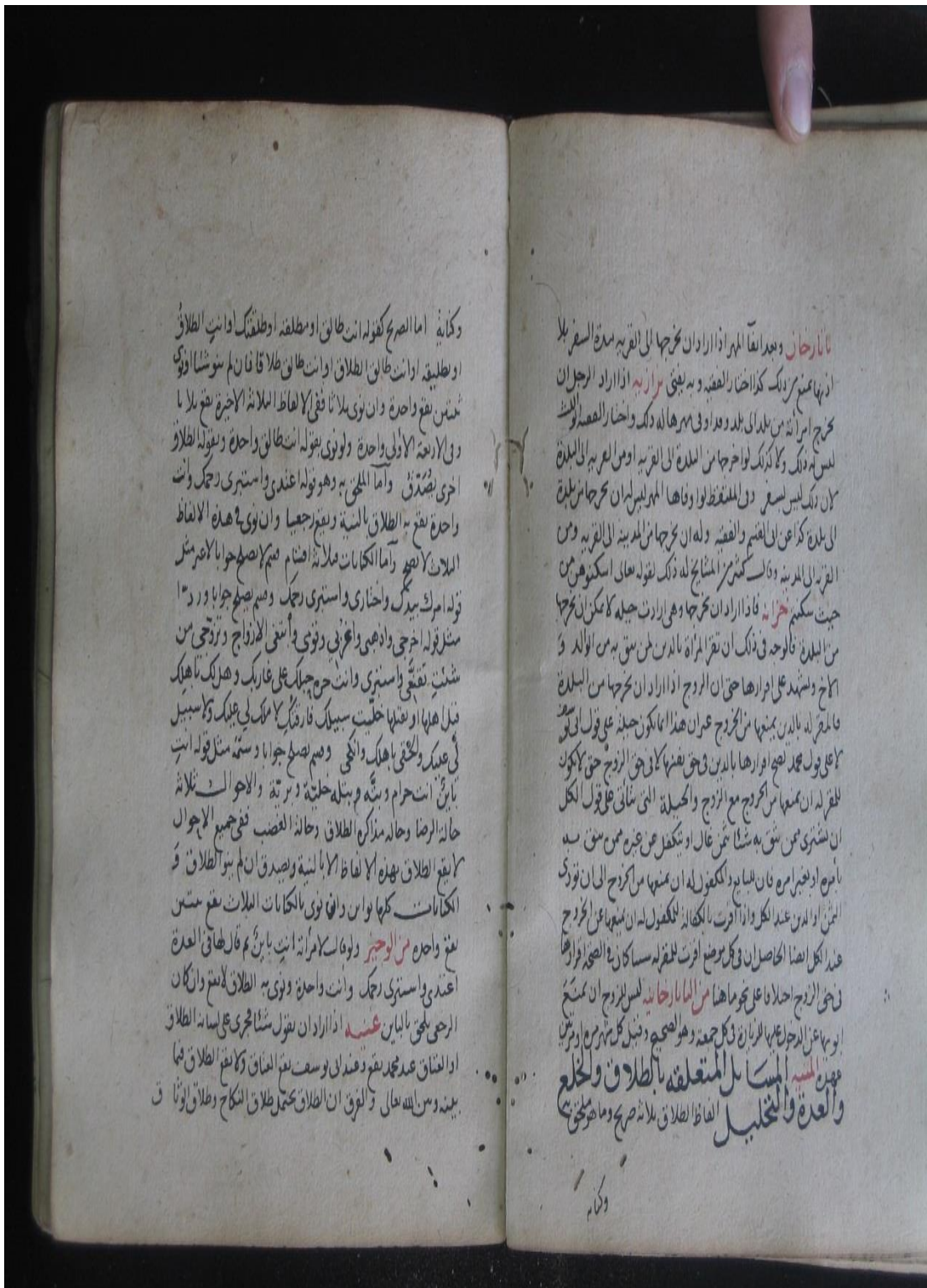
المشترى مما عاوتوه فقال الآخر بعه بالركبة فاكون رجاها وبيننا الصغين
 فارتكبه غير صحيح والرجل صاحب المال والآخر امرئ مثله رجل دفع
 المسنة الى امرئ ليس وصرف فيه بالركبة فباع وبهرت فارتكبه غير صحيح
 والرجل صاحب المتاع والآخر امرئ مثله **من حزانة الفتاوى**
المسائل المتعلقة بالوكالة وبالرجل عنها
 والعقد الذي يعقدها الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه لوكيل له
 مثل البيع والاجارة حقوق ذلك العقد تعلق بالوكيل دون الموكل ليس
 البيع ونقص الثمن ونظام المثلن اذا اشترى ونقص البيع ونقص في الجيب
 وكل عقد يضيفه الى موكله كالتكاح والحمل والصلح من دم المهر فان حق
 تعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج المهر ولا طرم وكيل المرأة
 تسليمها **الف** واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان يمتعه اياه قال دفع
 اليه جاز **الف** واذا فضل وكيل العايب الدين ثم حضر العايب وانكر الوكالة
 اخرج الدين منه ثم من عليه الدين هل يرجع على العايب هو على بلانة اوجه
 ان كان صدقة في الوكالة حين سلمه اليه لم يرجع عليه الا ان يكون ضمنه مع
 الصديق وان اكد به رجوع عليه وكذا ان لم يصدقه ولم يكرهه **من اكمل**
 وحقوق عقد يضيفه لوكيل الى نفسه كاحتاج فيه الى ذكر الموكل فان
 البيع والمثارة من الموكل بعينه ان يقول لوكيل لي اشترت **خلاصة**
 لوكيل بالبيع ان يبيع بالتسعة وماض المثلن رهنها وماخذ كغلا اما الحولنة
 والاقالة واخط والابراء والتجود دون حصة تجودها وصح الموكله
 وعندل يوسف لا يجوز **ومن خلاصة الفتاوى** لا يجوز لوكيل ان يعقد
 مع عرق بغير اوبه واجارده او كاده ونوافله وزوجه وعبد ومكاتب

ومدبر وام ولد **حزانة الفتاوى** والوكيل بالبيع والمزاج لا يعقد
 عندل حشفه مع اصوله فدروعه وزوجه وعبد ومكاتبه واحراة بمثل
 العتبه الا ان العبد والمكاتب فان عهد الوكيل مع عبده ومكاتبه غير جاز انما
 هذا اذا لم يقبل الموكل بيع لمن شئت ولو قال يجوز بيعه انما **شرح مجمع**
 رجل وكل رجلا بمقاضي دينه بالشم ليس له ان يتقاضى دينه بالكونه لان وكالة
 له مقيد **فان حان** والتوكيل بتعقد لفظ الاحاق نص عليه في الزيارات
 والخلاصة والروضة رجل قال آخر وضعت امر مالي بصير وكيله حفظ ماله
 ولو قال وضعت امرى اليك قال بعضهم هذا باطل وقال بعضهم هذا لا اول سوا
 وصير وكيله بالحفظ ولو قال وضعت اليك امر مالي صار وكيله بالرجل والحفظ
 والسلف ولو قال اليك امر مالي صار وكيله بالحفظ والمنفعة ابوالدلت بصير
 مازرنا وهو الصحيح وفي المسئق اذا قال لغير انت وكيل كل شئ فهو وكيل
 صحيح استحسانا وصير وكيله بالحفظ وفي الحائنه يكون وكيله بحفظ المال لا
 غير هو الصحيح ولو قال انت وكيل كل شئ جاز ان يورثه ويكيل بالحفظ و
 البيع والشراء والهبة والصدقة لانه نوص اليه المصروفات عاماتصا كما قال
 ما صدقت شئى فهو جاز فملك جميع انواع المصروفات وهذا التعليق اشاق
 الى الله لو طلق امرأته لبيع وعن عثمان هذا لو كيلت غيره من الصورة بالبيع
 والاحارات والهدايا والعناق وكان يقول لفته الوضه لطلق الوكيل امرأه
 الموكلة هذه الصورة ودقت ارضه لا يجوز وكان يقول لا يراه مثل هذا الوكيل
 بالطلاق والاعتاق وكان الصدور السعيد والدي باج الدين يستحسن قول
 العتبه ان يصره عن اى حشفه مما لو كهد التور ثانه قال في غيره هذه الصورة هذا
 توكيل بالمواضات دون الهبات والاعتاق به لفظي **لما حان من الفتاوى**

الوكيل

وهو

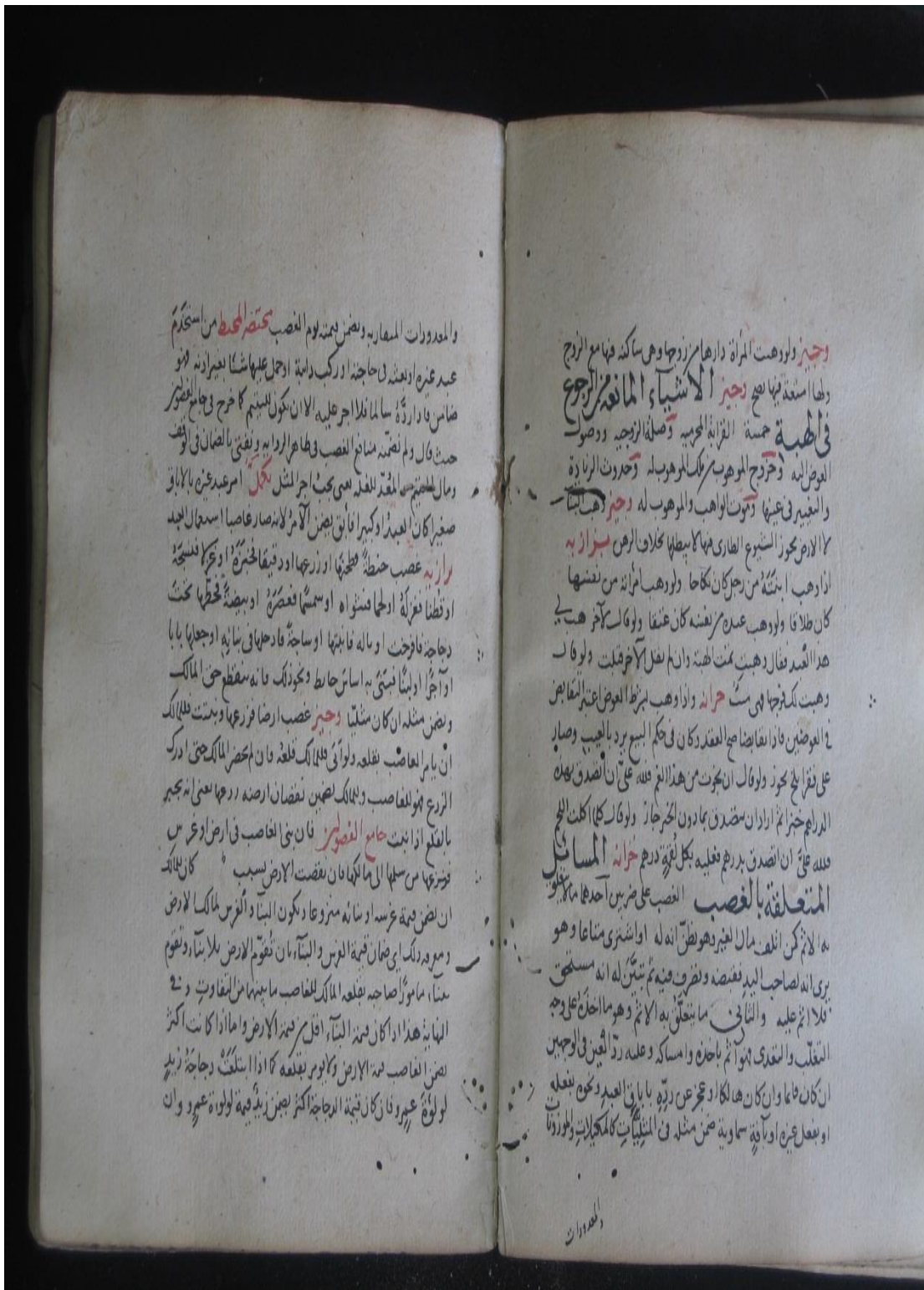
اللوحه الأخيرة من نسخة أ



باب ارجاع وبعد انفا المهر اذا اراد ان يخرجها الى القرية مدة السفر بلا
 اذنها عن ترك ذلك كذا في الخبر العقبه وبه يفتى **مراربه** اذا اراد الرجل ان
 يخرج امراته من بلد الى بلد وادعى مهرها له ذلك واخبر القضاة بالمش
 لس له ذلك ولا يكره ان يخرجها من المدة الى القرية او من القرية الى البلد
 لان ذلك ليس لسفر من المدة لولا انها المهر لغيره ان يخرجها من بلد
 الى بلد كذا في الخبر العقبه وله ان يخرجها من المدينة الى القرية ومن
 القرية الى المدينة وقال سفيان الثوري المشايخ له ذلك لقوله تعالى اسكنوهن من
 حيث سكنتم **حجرا** فاذا اراد ان يخرجها وهي ارادت حمله لا يمكن ان يخرجها
 من المدة فالوجه في ذلك ان تقبل المرأة نكاح من سبق به من الولد و
 اخرج وبه يفتى على احوالها حتى ان الزوج اذا اراد ان يخرجها من المدة
 فالمرأة بالدين يمتنعها من الخروج عمران هذا ما يكون حمله على قول القضاة
 لا على قول محمد بن يعقوب او ارضاها بالدين حتى يفتيها كافي حتى الزوج حتى لا يكون
 للمرة ان يمتنعها من الخروج مع الزوج والحيلة التي سنأتي على قول الكل
 ان يستتري ممن سبق به شتا عن حال او يتكفل عن غيره ممن سبق به
 بأصح او يعبر امره فان التباين والكفر له ان يمتنعها من الخروج الى ان تؤذي
 النفس او الدين عند الكل وادعى بالكله للكفر له ان يمتنعها من الخروج
 عند الكل ايضا الحاصل ان في كل موضع اوتت للمرة سكاك في الصحة او ارضاها
 في حق الزوج احتلا فاعلى نحوها **من المارحانه** لس الزوج ان يمتنع
 ابوها عن الدخول عليها بالزنا في كل جمعة وهو الصحيح ونبيل كل شهر مرة او ثلثيها
 عشرين **المسألة المتعلقة بالطلاق والحكم**
والعدة والتخيليل الفاظ الطلاق بلا صريح وما هو المحقق

وكافية اما الصريح كقولها انت طالق او مطلقه او طلقك او انت الطلاق
 او طليقة او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاق فان لم يوشا اذ
 منس يقع واحدة وان نوى ملاقا نفق لا الفاظ الملائمة الاخرى يقع بلا ما
 وفي الامة الاولى واحدة ولو نوى بقوله انت طالق واحدة ويقوله الطلاق
 اخرى يصدق واما الملقى به وهو قوله عندني واستتري رجلك وانت
 واحدة يقع به الطلاق بالنسبة ويقع جميعا وان نوى هذه الفاظ
 الملائمة لا يقع واما الكلمات الملائمة اقسام فم لا يصححها بالانتم مشر
 قوله امرتك بيديك واخاري واستتري رجلك وصم بصم جوابا ورد
 مشر قوله اخي وادعي واخري وتوذي وانتمى الازوج وتوذي من
 شئت تفقعي واستتري وانت حرم جعلك على فارتك وهلك تهاك
 قبلها او فعلها حليت سبيك فارتك لا يملك في عبدك ولا سبيك
 في عبدك والحقي تهاك والنجي وصم بصم جوابا وصم مشر قوله انت
 بائن انت حرام وبنته حلتية وبرية والاحوال الثلاثة
 حالة الرضا وحاله مذاكره الطلاق وحالة الغضب ففي جميع الاحوال
 لا يقع الطلاق بهذه الفاظ الا بالنسبة ويصدق ان لم ينو الطلاق و
 الكلمات كلها لو ان والى نوى بالكلمات الملائمة يقع منس
 يقع واحدة **من الوجيز** ولو قال لامرأة انت بائن قالها في العدة
 عندني واستتري رجلك وانت واحدة ولو نوى به الطلاق لا يقع وان كان
 الرجعي لم ينجى بالباين **عقبه** اذا اراد ان يقول مشاخرى على سبانه الطلاق
 او العناق عند محمد بن يعقوب وعندنا وسفت يقع العناق وكالغ الطلاق فيما
 بينه وبين الله تعالى والفرق ان الطلاق يحتمل طلاق النكاح وطلاق الوثاق

اللوحه الأولى من نسخة أ بداية البحث



وجيم ولو وهت المرأة دارها من زوجها وسأله فيها مع الزوج
 ولها استعدتها فيها **بجيم** الأشياء المأخوذة من الزوج
في الهبة خمسة الفزاة المحببة وصلة الزوجية ودصول
 العوض اليه وخرج الموهوب من الموهوب له وخرجت الزيادة
 والغير في غيرها وتمت الواهب والموهوب له **وجيم** ذهب التماس
 لا الارض يجوز الشروع الطارى بها كما يسطها بخلاف الرهن **بزازيه**
 اذا ذهب ابتنته من رهن كان نكاحا ولو ذهب امرأته من نفسها
 كان خلافا ولو ذهب عنده من نفسه كان عقدا ولو قال آخر هب لي
 هذا العبد فقال ذهبت تمت الهبة وان لم يقل الامم قلت ولو قال
 ذهبت لك بخرها هي **بست حرانه** واذا ذهب بخرها العوض اعني العاقب
 في العوضين فاذا انقضى العقد كان في حكم البيع بربايع وصار
 على الفراق يجوز ولو قال ان تجرت من هذا الفقه الله على ان الصدق يهتدى
 به الرامح خزانة اراد ان يصدق بما دون الخرج جاز ولو قال كل ما اكلت اللحم
 فله على ان الصدق يدرهم بغيره بكل لغة **بدرج حرانه المسائل**
المتعلقة بالغصب الغصب على ضربين احدهما ما لا يملك
 به الاثم كمن انفق مال الغير وهو يظن انه له او اشترى متاعا وهو
 يرى انه لصاحب اليد فغصبه ونهض فيه ثم سئل له انه مستحق
 فلا اثم عليه والثاني ما يتعلق به الاثم وهو ما اخذ على وجه
 التعقب والتعدي فهو اثم باخذ وامسك وعده رد القين في وجهين
 ان كان قائما وان كان هالكا او عجز عن رده باق العبد ونحوه بغيره
 او فعل عرج او باقة ساوية من مثله في التثليات كالمكسرات والوزنات

المعدودات

والمعدودات المعقارية وبعض يمتد يوم الغصب **بمحملة** من استخدم
 غيره او اعتد في حاجته او كسب دابة او حمل عليها بشا بغير اذنه فهو
 ضامن فاذا رده سالما فلا اجر عليه الا ان يكون للبيعت كما خرج في جامع الفقهاء
 حيث قال ولم يفتحه منافع الغصب في ظاهر الرواية ويقفى الضمان في الوض
 ومال المصنف من المعقد للقد يعني بحسب اجر الشئ **بمحل** امر غيره في الاثاق
 صغيرا كان العبد او كبيرا فان في بعض الامر لانه صار غاصبا استعمال العبد
بزازيه غصب حنطة فطبخها او رزقها او رزقها فخره او غيرها للبيعت
 او نظما فخره او حيا فمضواه او ستمها فغصبه او بيعة فخرها فخرت
 وجاهة فخرت او ماله فابنتها او ساجدة فادخلها في بيانه او جعلها بابا
 او اخر او بيعة فخرت به اسان حاطة وكذا ذلك فانه سقط حق المالك
 وبعض مثله ان كان مثليا **بجيم** غصب ارضا فزرعها وبنتت فله انك
 ان يامر العاقب بقلعه ولو اني فله انك بقلعه فان محض المالك حتى ادرك
 الزرع فهو للغاصب وللمالك نصيب نفضان ارضه رزقا يعني انه يجبر
 بالقلع اذا بنت **صاحب القصور** فان بنى العاقب في ارض اخر من
 فزرعها من سبلها الى مالها فان نفضت الارض بسبب كان للمالك
 ان نصيب قيمة غرسه او سانه مزروعا ويكون البناء والغرس لمالك الارض
 ومعه ركب اي حال قيمة الغرس والبناء ان تقوم الارض بلا بناء وتقوم
 سنا، مما هو لصاحبه بقلعه المالك للغاصب ما بينهما من العاقب ونحو
 الهبة هذا اذا كان قيمة البناء اقل من قيمة الارض واما اذا كانت اكثر
 نصيب الغاصب قيمة الارض وكلاهما بقلعه كما اذا التفتت بحاجة لغير
 لولوع غيره فان كان قيمة الرجاجة اكثر من قيمة لولوعه فهو له وان

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالغصب

المسألة الأولى: الغصب على ضربين:

أحدهما: ما لا يتعلق به الإثم، كمن أتلف مال الغير، وهو يظن أنه له، أو اشترى متاعاً، وهو يرى أنه لصاحب اليد، فقبضه، فتصرف فيه ثم تبين له أنه مستحق،^(١) فلا أثم عليه.

والثاني: ما يتعلق به الإثم، وهو ما أخذه على وجه التغلب، والتعدي، فهو آثم بأخذه، وامساكه، وعليه ردّ العين في الوجهين: إن كان قائماً، وإن كان هالكاً، أو عجز عن رده بأباق العبد ونحوه بفعله، أو بفعل غيره، أو بأفء سماوية^(٢) ضمن مثله في المثلّيات: كالمكيلات، والموزونات، والمعدودات، المتقاربة، ويضمن قيمته يوم الغصب،^(٣) من مختصر المحيط .

المسألة الثانية: [الفتوى في غصب دور الوقف، وعقاره على الضمان كما في منافع، وكذا اليتيم]^(٤)(٥) .

المسألة الثالثة: من استخدم عبد غيره، أو بعثه في حاجته، أو ركب دابته، أو حمل عليها شيئاً بغير أذنه، فهو ضامن، فإذا رده سالماً، فلا أجر عليه إلا أن يكون لليتيم كما خرج، في جامع الفصولين، حيث قال: ولم نضمنه منافع الغصب، في ظاهر الرواية، ونفتي بالضمان في الوقف، ومال اليتيم المعدّ للغلة يعني يجب أجر المثل^(٦)،^(٧) من التكملة .

(١) في أ (ثم تبين له أنه مستحق) وفي ب (ثم تبين له مستحق) والصحيح أعلاه.

(٢) الآفة السماوية: التي لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والاحتراق وشدة البرد، وقيل: الآفة السماوية هي التي لا دخل للأدمي فيها كالذودة تصيب الزرع. ينظر: البحر الرائق، ١١٧/٥، معجم لغة الفقهاء، ٣٦/١.

(٣) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلية البلدي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ)، تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقاً)، مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م، ٥٩/٣. ينظر: لسان الحكام في معرفة الأحكام، ٣٠٤/١.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) ينظر: الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، ٦١٤/١.

(٦) أجرة المثل: هي الأجرة التي قدرها أهل الخبرة ممن لا غرض لهم. التعريفات الفقهية، ١٧/١.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٤٨/٧. "لأن يد المالك كانت ثابتة عليه وإذا أثبت يد التصرف عليه فقد فوت يد المالك فيتحقق الغصب". المصدر نفسه. واقعات المفتين، ٢٣٤/١.

المسألة الرابعة: امر عبدٍ غيره بالإباق صغيراً كان العبدُ، أو كبيراً، فأبق يضمنُ الأمرُ؛ لأنَّه صار غاصباً باستعمال العبد، بزازية^(١).

المسألة الخامسة: غصب حنطةً، فطحنها، أو زرعها، أو دقيقاً، فخبزهُ، أو غزلاً،^(٢) فنسجهُ، أو قطناً، فغزلهُ، أو لحماً، فشواه، أو سمسماً، فعصرهُ، أو بيضةً، فحطَّها تحت دجاجة، فأفرخت، أو تالة^(٣) فأنبثها، أو ساجةً^(٤) فادخلها في بنائه، أو جعلها باباً، أو أجراً، أو لبناً فبنى به أساس حائط، ونحو ذلك، فإنَّه ينقطع حق المالك، ويضمن مثله إن كان مثلياً، الوجيز^(٥).

المسألة السادسة: غصب أرضاً، فزرعها، ونبتت، فلمالكها أن يأمر الغاصب بقلعه، ولو أبى، فللمالك قلعه، فإن لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع، فهو للغاصب، وللمالك تضمين نقصان أرضه زرعها بغير إذنه يجبر بالقلع إذا أنبت، جامع الفصولين^(٦)، ثم ثم المشايخ تكلموا في معرفة النقصان، قال بعضهم: ينظر بكم تؤجر قبل الزراعة، وبعدها، فمقدار التفاوت نقصان الأرض^(٧)، خزنة الفتوى^(٨).

المسألة السابعة: فإن بنى الغاصب في أرض، أو غرس فزرعها، وسلمها إلى مالكها، فإن نقصت الأرض؛ بسبب التفريغ^(٩) كان للمالك أن يضمن قيمة غرسه، أو بنائه مقلوعاً، ويكون البناء، والغرس لمالك الأرض، ومعرفة ذلك أي ضمان قيمة الغرس، والبناء، بأن يُقوم الأرض بلا بناء، ويقوم ببناء مأموراً صاحبه بقلعه، [فيضمن^(١٠) المالك للغاصب ما بينهما من التفاوت، وفي النهاية هذا إذا كان قيمة البناء أقل من قيمة الأرض، وأما إذا كانت أكثر [منها^(١١) يضمن الغاصب قيمة الأرض، ولا يؤمر بقلعه، كما إذا ابتاع دجاجة زيد، لؤلؤة عمرو، فإن كان قيمة الدجاجة أكثر يضمن زيد

(١) ينظر: الفتاوى البزازية، ١٢/٩٤.

(٢) الغزل: قتل القطن، أو الصوف، ونحوهما خيوطاً بالمغزل. ينظر: المعجم الوسيط، ٢/٦٥٢.

(٣) التالة: واحدة التال، وهي النخلة الصغيرة، وتسمى؛ فسيل. ينظر: تهذيب اللغة: ١٤/٢٢٨، تاج

تاج العروس من جواهر القاموس، ٢٨/١٤٧، لسان العرب: ١١/٨١.

(٤) الساجة: هي الخشبة الكبيرة، وقيل: الخشبة المربعة. ينظر: المصدر نفسه، ٢/٣٠٣.

(٥) الوجيز في الفتاوى، لوحة ٢٧١، المبسوط للسرخسي، ١١/٥٠.

(٦) جامع الفصولين، ٢/٦٩.

(٧) ينظر: المحيط البرهاني، ٥/٤٨١.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٩) التفريغ: من فرغ الشيء، أخلاه. معجم لغة الفقهاء، ١/١٣٩.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقطة من أ.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقطة من أ.

قيمة لؤلؤة عمرو، وإن [٢٣/أ] كان بالعكس يضمن عمرو قيمة الدجاجة، شرح مجمع^(١).

المسألة الثامنة: ولو رهنه، أو أجره، أو أودعه، فهلك، فضمنه يرجع بالقيمة على الغاصب،^(٢) في النواذر: للقاضي أن يأخذ المال من الغاصب، والسارق إذا كان المالك غائباً، ويحفظ فإن ضاع، ثم جاء صاحبه، فله أن يضمن الغاصب، و^(٣) السارق [لا القاضي؛ لأنّ القاضي لا يضمن،]^(٤)^(٥) مختصر محيط.

المسألة التاسعة: [جاء الغاصب، وقال المغصوب: هذا، وقال المالك: لا، بل غيره، فالقول للغاصب،^(٦) وفي سراجيه: لو اختلفا في عين المغصوب، أو في صفته، أو في قيمته، فالقول قول الغاصب مع يمينه،^(٧) تاتارخان.

المسألة العاشرة: ولو تصرف الغاصب في المغصوب، أو المودع في الوديعة، وربح إن كان غنياً، يتصدق بالربح عندهما، وعند أبي يوسف لا يتصدق، وجيز^(٨)^(٩)

المسألة الحادية عشر: وزوائد المغصوب المنفصلة، [والمتصلة]^(١٠) كالولد، واللبن،^(١١) والصوف، والسمن، والجمال أمانة غير مضمونه إلا بإتلاف، أو منع، ولو باعها، وسلمها إلى المشتري، ففي المنفصلة المالك بالخيار، [إن شاء ضمن الغاصب، و]^(١٢) إن شاء ضمن المشتري قيمته يوم البيع، والتسليم في المنفصلة، فإن غصب جارية تساوي ألفاً، فزادت عنده، فصارت تساوي ألفين، فباعها، وسلمها، وهلك عند المشتري، فللمالك أن يضمن الغاصب ألف درهم لا غير عند أبي حنيفة [رحمه

(١) ينظر: شرح مجمع البحرين، ص ٢٦.

(٢) ينظر: مجمع الضمانات، ١/١٢٠.

(٣) في أ (أو) وفي ب (و) والصحيح أعلاه.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) ينظر: الاختيار لتعليق المختار، ٣/٦٥. حيث ذكر صاحب الاختيار بأنه: "لا يبرأ بأخذ القاضي؛ القاضي؛ لأنّ للقاضي التصرف في مال الغائب فيما يؤدي إلى حفظه لا فيما يرجع إلى إبراء حقوقه". المصدر نفسه.

(٦) ينظر: لسان الحكام في معرفة الأحكام، ١/٣٠٧.

(٧) الفتاوى السراجية، ص ٣٥٥.

(٨) الوجيز في الفتاوى، لوحة ٢٧٢.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقطة من أ.

(١١) في أ (كالورد والتين) وفي ب (كالولد واللبن) والصحيح أعلاه.

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من النسختين والزيادة من الوجيز في الفتاوى، لوحة ٢٧٠.

الله، ^(١) [وعندهما] رحمهما الله ^(٢) له أن يضمن ألفين قيمتها يوم القبض. والشرء، وكذلك إذا استهلكت المتصلة في غير الأدمي لا يضمن الزيادة عنده خلافاً لهما، وهو الصحيح، وإن كان عبداً، أو أمة قيمته يوم القتل ألفان، ويوم الغصب ألف، فقتله، أو غيره إن شاء المالك يضمن الغاصب ألفاً حاله في ماله، وإن شاء يضمن عاقلة ^(٣) القاتل في ثلاث سنين، وجيز ^(٤).

المسألة الثانية عشر: جماعة في بيت إنسان أخذ واحد منه مرآته، ونظر فيه، ودفعت إلى آخر، فنظر فيه، ثم ضاع لم يضمن أحد، قال رضي الله عنه: لوجود الإذن في مثله دلالة [حتى] ^(٥) لو كان شيء يجري فيه الشح ^(٦) في استعماله يكون غصباً، قنية ^(٧).

المسألة الثالثة عشر: ولو غصب رجل المغصوب من الغاصب، فللمالك أن يضمن الأول، والثاني، فإن ضمن الأول يرجع الأول على الثاني بما ضمن، وإن ضمن الثاني لا يرجع على الأول، وكذا السارق من الغاصب لا يرجع عليه، ولو اختار المالك تضمين أحدهما، برئ الآخر من الضمان عندهما، خلافاً لأبي يوسف ^(٨).

المسألة الرابعة عشر: ولو وهب الغاصب المغصوب من إنسان، أو أعاره، فهلك في يده، فضمنه المالك لم يرجع بالقيمة على الغاصب، وجيز ^(٩).

المسألة الخامسة عشر: رفع قُدوم النجار ^(١٠)، وهو يراه، فلم يمنع، فاستعمله، فانكسر فانكسر يضمن.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٣) العاقلة: هم العصابة وهم القرابة من قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ وهي صفة جماعة عاقلة وأصلها اسم فاعلة من العقل وهي من الصفات الغالبة. لسان العرب، ٤/٤٧/٣٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٧/١٣٧.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقطة من أ.

(٦) الشُّحُّ: أَشَدُّ البُخْلِ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْمُنْعِ مِنَ البُخْلِ؛ وَقِيلَ: البُخْلُ فِي أَفْرَادِ الْأُمُورِ وَأَحَادِهَا، وَالشُّحُّ عَامٌّ؛ وَقِيلَ: البُخْلُ بِالمَالِ، وَالشُّحُّ بِالمَالِ وَالمُعْرُوفِ؛ وَقَدْ شَحَّحْتُ تَشْحُحًا وَشَحَّحْتُ، بِالمُعْرُوفِ، وَرَجُلٌ شَحِيحٌ وَشَحَّاحٌ مِنْ قَوْمٍ أَشْحَاءَ وَأَشْحَاءُ وَشَحَّاحٌ. الشُّحُّ: -مِثْلَةُ- لسان العرب، ٢/٤٩٥، واصطلاحاً: هو المنع من مال غيره، التعريفات الفقهية، ١/١٢٠.

(٧) قنية المنية، لوحة ٩١.

(٨) ينظر: مجمع الضمانات، ١/١١٨.

(٩) الوجيز في الفتاوى، لوحة ٢٧٠.

(١٠) قُدوم النجار: آلة للنجر، ينحت بها. ينظر: تاج العروس، ١٢/٤٦٥، لسان العرب، ٣٣/٢٤٣.

أخذ أحد الشريكين حمار صاحبه الخاص،^(١) وطحن به من غير إذنه، فأكل الحمار الحنطة في الرحى،^(٢) فمات لم يضمن لوجود الإذن دلالة في ذلك، قنية^(٣).

المسألة السادسة عشر: قطع أغصان شجرة غيره، فإن كان النقصان فاحشاً يضمن قيمة الشجرة، وإلا فالنقصان.

حفر حفيرة^(٤) في أرض غيره، فأضر بالأرض، فعند علمائنا يلزمه النقصان، وقيل: يؤمر يؤمر بالكبس^(٥)، ضرب حمار غيره، فعيبه، لعله فاخر، وضمن به، ثم زال العيب، فله فله أن يرجع بما ضمن، قنية^(٦).

المسألة السابعة عشر: رجل اشترى وقر حطب في مصر، وذهب المشتري مع البائع إلى بيت المشتري، فاغتصب إنسان، فإن ذلك يكون من مال البائع لا من مال المشتري؛ لأن على البائع ان يأتي به إلى منزل المشتري^(٨)، قاضي خان.

المسألة الثامنة عشر: أمر غيره أن ينظر إلى خابية^(٩) هل صار خلا؟ فنظر، واسأل فيها من أنفه^(١٠) دم، وقد صار خلا يضمن [نقصان]^(١١) ما بين طهارته، ونجاسته، قنية^(١٢).

(١) (حاضر) في المخطوط، وفي المصدر (الخاص)، قنية المنية، ص ٩١.

(٢) الرحى: الأداة التي يطحن بها، وهي حجران مستديران، يوضع أحدهما على الآخر، ويدار الأعلى الأعلى على قطب. المعجم الوسيط، ١/٣٣٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الحفيرة: الحفرة في الأرض، والحفر اسم المكان الذي حفر كخندق أو بئر. كتاب العين، أبو عبد عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٣/٢١٢.

(٥) الكبس: طمر حفرة بتراب. وكبست النهر والبئر كبسا: طمتمها بالتراب. وقد كبس الحفرة يكبسها كبسا: طواها بالتراب. ينظر: لسان العرب، ٦/١٩٠.

(٦) قنية المنية، ص ٩١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، مهمات المفتي، ٢/٢٢٥.

(٨) ينظر: مجمع الضمانات، ١/٢١٦.

(٩) خابية: مفرد: ج: خابيات، وخوابٍ: جرّة عظيمة، ووعاءٌ يُحفظ فيه الماء. معجم اللغة العربية المعاصرة، ١/٦١٢.

(١٠) (نفسه) في المخطوط، وفي المصدر (أنفه)، قنية المنية، لوحة، ١٨٧.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقطة من النسختين والزيادة من المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

المسألة التاسعة عشر: الغاصب إذا أجز المغصوب، فالأجر له، وليس على الغاصب في سكنى الدار، وركوب^(١) الدابة أجز، وكذا في كل عين، وكذا في تعطيلها منافع الاعيان لا تُضمن بالغصب، والأتلاف^(٢)، خزانه [الفتوى]^(٣)

المسألة العشرون: [وفي غصب جارية مغنية يلزم قيمتها غير مغنية^(٤)، كما إذا أُلّف أُتلف إناء فضة عليها تماثيل، تجب قيمتها غير مصورة. وفي غصب فاخنة^(٥) أو حمامة تفرقر^(٦) عليه قيمتها مفرقرة. ولو غصب ببغداد حمامة يجيء من واسط^(٧)، تجب قيمة الحمامة، ولا يعتبر تلك، كما قالوا في الحمامة الطائرة، والكبش النطوح، لو أُلّفها يضمن قيمة حمامة غير طائرة، وكبش غير نطوح، وفي الجارية إذا كانت حسنة الصورة، لكنها لا تغني: يضمن على حسن صورتها^(٨)، بزازية^(٩).

المسألة الحادية والعشرون: ومنافع الغصب لا يضمن، وعند الثلاثة يضمن إلا في رواية عن مالك^(١٠),

(١) في أ (كذا) وفي ب (ركوب) والصحيح أعلاه.

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي، ١٤٠/١١

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من أ.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٦٨/٧.

(٥) **فاخنة** : مفرد: جمع فواخنت: نوعٌ من الحمام المطوق إذا مشى توسّع في مشيه وباعد بين جناحيه جناحيه وإبطيه وتمايل. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ١٦٧٨/٣.

(٦) الفرقرة: الهدير، يقال: فرقرت الحمام: رددت صوتها، فرقرة الحمام : هديره، وهُوَ القَرَقِرُ. ينظر: ينظر: تهذيب اللغة، ٢٢٨/٨، المعجم الوسيط، ٧٢٩/٢.

(٧) واسط: مدينة بين الكوفة والبصرة من الجانب الغربي، كثيرة الخيرات، وافرة الغلات، تشقها دجلة، وإنها في فضاء من الارض، صحيحة الهواء، عذبة الماء، وكثير ما يفسد هواؤها باختلاف هواء البطائح بها، فيفسده، وأما نفس المدينة فلا يرى أحسن منها صورة، فإنّ كلها قصور، وبساتين، ومياه، وعيبتها أن حاصلها يحمل إلى غيرها، فلو كان حاصلها يبقى في يد أهلها لفاقت جميع البلاد، بناها الحجاج سنة ٨٤هـ، وفرغ منها، سنة ٨٦هـ. ينظر: صورة الارض، محمد بن حوقل البغدادي الموصلي، أبو القاسم (المتوفى: بعد ٣٦٧هـ)، دار صادر، أفسست لندن، بيروت، ١٩٣٨ م، ٢٤٣/١، معجم البلدان، ٣٤٧/٥.

(٨) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٦/٧، المحيط البرهاني، ٤٨٠/٥.

(٩) لم أجد المسألة في البزازية.

(١٠) الإمام: مالك بن أنس بن أبي عامر. الحبر، البحر، الحافظ، الحجة، المجتهد، شيخ الإسلام، إمام دار الهجرة أبو عبد الله التيمي الأصبحي المدني صاحب المذهب. ومصنف الموطأ. توفي رضي الله عنه بالمدينة الشريفة ١٧٩. ديوان الإسلام، ١٠٥/٤.

وأحمد^(١)، ويفتَى في منافع المعد للاستغلال، والوقف، ومال اليتيم بالضم، وغيرهن أكد^(٢) [٣].

الخاتمة وأهم النتائج:

أحمد سبجانه في البدء والختام، وأستعينُ به وأتوكّلُ عليه . وفي خاتمة هذا البحث أبين أهم بعض النتائج التي توصلنا إليها من خلال (المسائل المتعلقة بالغصب):

• إنَّ الغصب على ضربين: أحدهما: ما لا يتعلق به الإثم، والآخر: ما يتعلق به الإثم وهو ما أخذه على وجه التغلب، والتعدي، وعليه ردّ العين في الوجهين: إن كان قائماً، وإن كان هالكا، فإن عجز رده مثله ويضمن :

قيمته يوم الغصب .

• يجب ردُّ المغصوب .

• زوائد المغصوب المنفصلة والمتصلة غير مضمونة إلا بالإتلاف أو المنع .

• زوائد المغصوب المنفصلة المالك فيها بالخيار، ولا يضمن من استعمل شيئاً

لا يجري فيه الشح عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

• منافع الأعيان لا تُضمن بالغصب والإتلاف.

• المنافع عند الحنفية لا تضمن إلا في حالتين هما :

• أن يكون المغصوب معداً للاستغلال .

• أن يكون المغصوب وقفاً.

(١) الإمام أحمد بن حنبل أشهر من أن يعرف، ومع ذلك نقول هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي البغدادي المولود ببغداد، والمتوفى بها سنة ٢٤١ هـ. شيخ الإسلام، وعالم عصره، وأحد اعلام الاسلام. تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى: ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠ م، ٢/١٨٠.

(٢) ينظر: عيون المذاهب في فروع المذاهب الأربعة، قوام الدين محمد بن محمد الكاكي الحنفي، (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٧١م، ص ٣٣٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

- ١- آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: ٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت.
- ٢- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ)، تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكنية أصول الدين سابقا)، مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
- ٣- الأعلام للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، ط١٥، أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ٤- أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (المتوفى: ٩٧٨هـ)، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة: ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.
- ٥- إيضاح المكنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٦- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.
- ٧- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دار الفكر، د. ط، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٩- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الربيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ١٠- تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى: ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠ م.
- ١١- تاريخ بغداد وذيولها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
- ١٢- تاريخ جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٣- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي (المتوفى: ١٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٤- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- ١٥- جامع الفصولين، للإمام المحقق والهام المدقق شيخ محمود بن اسماعيل الشهير بابن قاضي سماوه الحنفي، (ت ٨٢٣ هـ).
- ١٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥ هـ)، مير محمد كتب خانه - كراتشي، د. ط.
- ١٧- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦ هـ)، دار الشعب - القاهرة، ط ١، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، باب: العلم قبل القول والعمل، رقم الحديث: ١١.
- ١٨- حلية الفقهاء، حمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٩- الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢ هـ)، دار الفكر - بيروت، دار الفكر - بيروت.
- ٢٠- ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٢١- سلم الوصول الى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيا، إستانبول - تركيا، د. ط.
- ٢٢- شرح مجمع البحرين، أحمد بن علي بن ثعلب، مظفر الدين، المعروف بـ: ابن الساعاتي (المتوفى ٦٩٤ هـ)، تحقيق: الياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د. ط.
- ٢٣- صورة الأرض، محمد بن حوقل البغدادي الموصلي، أبو القاسم (المتوفى: بعد ٣٦٧ هـ)، دار صادر، أفسس ليدن، بيروت، ١٩٣٨ م.
- ٢٤- عيون المذاهب في فروع المذاهب الأربعة، قوام الدين محمد بن محمد الكاكي الحنفي، (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: محمد العززي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٧١ م.
- ٢٥- الفتاوى البزازية أو الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، لمحمد بن شهاب البزاز الكردي (المتوفى: ٨٢٧ هـ).
- ٢٦- فيض الملك الوهاب المتعالي، فيض الملك الوهاب المتعالي بأبناء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي، العلامة، المؤرخ، المُسنَد، الراوية، النسابة، الشيخ أبي الفيض عبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الهندي المكي الحنفي ١٢٨٦ - ١٣٥٥ هـ، تحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.
- ٢٧- قية المنية، الزاهدي مختار بن محمود بن محمد (المتوفى: ٦٥٨ هـ)، جامعة الملك سعود.
- ٢٨- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠ هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٢٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧ هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١ م.

Sources and references

• The Holy Quran

- 1- Antiquities of the Country and News of the Worshippers , Zakaria bin Muhammad bin Mahmoud Al-Qazwini (died: 682 AH), Dar Sader, Beirut.
- 2- The Choice to Justify Al- Mukhtar, Abdullah bin Mahmoud bin Mawdood Al-Musli Al-Baladhi, Majd Al-Din Abu Al-Fadl Al-Hanafi (died: 683 AH), Comments: Sheikh Mahmoud Abu Daqqa (previously Hanafi scholars and teacher at the College of Fundamentals of Religion), Al-Halabi Press - Cairo (photographed by Dar Scientific Books - Beirut, and Others), 1356 AH - 1937 AD.
- 3- Media for Zarkali, Khair Al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, Damascene Zarkali (died: 1396 AH), 15th, May 2002.
- 4- Anees of Jurists in Defining the Terms Circulated Among Jurists, Qasim bin Abdullah bin Amir Ali Al-Qunawy Al-Roumi Al-Hanafi (died: 978 AH), investigation: Yahya Hassan Murad, Dar Al-Kutub Al-Alami, Edition: 2004 -1424 AH.
- 5- Clarification of the Reservoir, Ismail bin Muhammad Amin bin Mir Salim Al-Babani Al-Baghdadi (died: 1399 AH), Arab Heritage Revival House, Beirut - Lebanon.
- 6- The Clear Sea Explaining the Treasure of the Minutes, Zainuddin bin Ibrahim bin Muhammad, known as Ibn Najim Al-Masry (died: 970 AH), Dar Al-Kitab Al-Islami, 2nd edition.
- 7- The Beginning and the End, Abu al-Fida ', Ismail bin Omar bin Kathir Al-Qurashi Al-Basri, then the Damascene (died: 774 AH), Dar al-Fikr, d. I, 1407 AH - 1986 AD.
- 8- Al-Sanaya's Deposits in the Arrangement of Laws, Aladdin, Abu Bakr bin Masoud bin Ahmed Al-Kasani Al-Hanafi (died: 587 AH), Scientific Books House, 1406 AH - 1986 AD.
- 9- The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary, Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Al-Husseini, Abu Al-Faidh, Called Mortada, Al-Zubaidi (died: 1205 AH), investigation: a group of investigators, Dar Al-Hidaya.
- 10- History of Irbil, Al-Mubarak Bin Ahmed Bin Al-Mubarak Bin Mawhoub Al-Lakhmi Al-Erbeli, known as Ibn Al-Mustafi (died: 637 AH), investigation: Sami bin Syed Khamas Al-Saqqar, Ministry of Culture and Information, Al-Rashid Publishing House, Iraq, 1980 AD.
- 11- History of Baghdad and its Tails, Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi al-Khatib al-Baghdadi (died: 463 AH), Investigation: Mustafa Abdel Qader Atta, Dar Al-Kutub Al-Alami - Beirut, i 1, 1417 AH.
- 12- History of Gerjan, Abu Al-Qasim Hamza bin Yusef bin Ibrahim Al-Sahmi Al-Qurashi Al-Jarjani (died: 427 AH), investigation: Muhammad Abd Al-Mu`id Khan, book world - Beirut, 4th edition, 1407 AH - 1987

- 13- Jurisprudential Definitions, Muhammad Amim Al-Ihssan Al-Mujddi Al-Barakti (died: 1395 AH), Dar Al-Kutub Al-Alami in Pakistan 1407 AH - 1986 AD, 1 st, 1424 AH - 2003 AD.
- 14- Refining the Language, Muhammed bin Ahmed bin Al-Azhari Al-Hirawi, Abu Mansour (died: 0 37 AH), investigation: Muhammad Awad Marib, Arab Heritage Revival House - Beirut, 1st edition, 2001 AD.
- 15- The Collector of the Two Chapters, by the Investigator Imam and Al-Hamam, the Auditor, Sheikh Mahmoud bin Ismail, known as Ibn Qazi, named him Al-Hanafi (T823H).
- 16- Luminosity in the Hanafi Layers, Abdul Qadir bin Muhammad bin Nasrallah al-Qurashi, Abu Muhammad, Muhyiddin al-Hanafi (died: 775 AH), Mir Muhammad Khatt Khaneh - Karachi, d. I.
- 17- The Correct Collection, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughairah Al-Bukhari, Abu Abdullah (died: 256 AH), Dar al-Sha`b - Cairo, I 1, 1407-1987, Chapter: Knowledge before saying and doing, hadith number: 11.
- 18- Ornament of Jurists, Hamad bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi, Abu Al-Hussein (died: 395 AH), investigation: d. Abdullah bin Abdul Mohsen Al Turki, United Distribution Company - Beirut, 1st floor, 1403 AH - 1983 AD.
- 19- Al-Dur Al-Mukhtar Sharh Enlightenment of the Sight and Collection of the Seas, Muhammad Amin bin Omar bin Abdul Aziz Abdeen Al-Dimashqi Al-Hanafi (died: 1252 AH), Dar Al-Fikr - Beirut, Dar Al-Fikr - Beirut.
- 20- Diwan Al-Islam, Shams Al-Din Abu Al-Ma'ali Muhammad ibn Abd Al-Rahman ibn Al-Ghazi (died: 1167 AH), investigation: Syed Kasrawi Hasan, Dar Al-Kutub Al-Alamiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1411 AH - 1990 AD.
- 21- Ladder to Reach the Layers of Stallions, Mustafa bin Abdullah Al-Qustantini Al-Othmani, known as "Kateb Chalabi" and "Haji Khalifa" (died 1067 AH). I.
- 22- Explanation of the Bahrain Complex, Ahmed bin Ali bin Thacab, Muzaffar Al-Din, known as: Ibn Al-Saati (died 694 AH), investigation: Elias Qablan, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut_ Lebanon, d. I.
- 23- The Image of the Earth, Muhammad ibn Hawqal al-Baghdadi al-Musli, Abu al-Qasim (died: 367 AH), Dar Sader, Avest Leiden, Beirut, 1938 AD.
- 24- The Eyes of Madhhabs in the Four Branches of the Madhhabs, Qawam Al-Din Muhammad bin Muhammad Al-Kaki Al-Hanafi (died: 749 AH).
- 25- Al-Bazazi Fatwas or the Concise Collection in the Great Doctrine of Imam Abu Hanifa al-Nu`man, by Muhammad ibn Shihab Al-Bazzaz Al-Kordari (died: 827 AH).
- 26- The King of Wahhab the Almighty, the flood of the Wahhab the Almighty, the News of the Early thirteenth and Successive centuries, the Mark, the Historian, the Predicate, the Narrator, the Nessabah, Sheikh Abi Al-Faid Abdul-Sattar bin Abdul-Wahhab Al-Bakri, the Indian friend Siddiqi Al-Hanafi 1286 - 1355 AH, investigation: a. Dr.. Abdul-Malik bin Abdullah bin Dahish.

- 27- Al-Minyah Qaniyah, Al-Zahedi Mukhtar bin Mahmoud bin Muhammad (died: 658 AH), King Saud University.
- 28- Kitab Al-Ain, Abu Abdul-Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basry (died: 170 AH), investigation: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar and Library of the Crescent.
- 29- The suspicions revealed the names of books and arts, Mustafa bin Abdullah, the writer of Chalabi of Constantinople, known as Haji Khalifa or Haji Khalifa (died: 1067 AH), Al-Muthanna Library - Baghdad, 1941.
- 30- The rulers' tongue in knowing the rulings, Ahmad bin Muhammad bin Muhammad, Abu Al-Walid, the tongue of Ibn al-Shuhanah al-Thaqafi al-Halabi (died: 882 AH), Al-Babi al-Halabi - Cairo, 2nd. 1393 AH - 1973 AD.
- 31- Lisan Al-Arab, Muhammad Bin Makram Bin Ali, Abu Al-Fadl, Jamal Al-Din Ibn Manzoor Al-Ansari Al-Ruwa'afi Al-Afriqi (died: 711 AH), Dar Sader - Beirut, 3rd floor, 1414 AH.
- 32- Al-Mabsut Al-Sarkhasi, Mohammed bin Ahmed bin Abi Sahl Shams Al-Sarkisi imams (died: 483 AH), Dar Al-Marefa - Beirut, d. I, 1414 AH - 1993 AD.
- 33- The Collateral Complex, Abu Muhammad bin Ghanem bin Muhammad Al-Baghdadi (died: 1030 AH), investigation a. Dr. Muhammad Ahmad released, a. Dr. Ali Juma Muhammad.
- 34- Al-Burhan Al-Burhani, in Al-Nu'mani Fiqh, Jurisprudence of Imam Abu Hanifa, may God be pleased with him, Mahmoud bin Ahmed bin Abdul Aziz bin Omar bin Mazza Al-Bukhari Al-Hanafi (died: 616 AH), investigation, Abdul Karim Sami Al-Jundi, Scientific Books House, Beirut - Lebanon, i 1 , 1424 AH - 2004 AD.
- 35- Mukhtar Al-Sahah, Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir al-Razi (died: 660 AH), investigation: Mahmoud Khater, Library of Lebanon Publishers - Beirut, new edition, 1415 - 1995.
- 36- Observatories of the Names of The Places and the Beqaa, Abd al-Mumin ibn Abd Al-Haqq, Ibn Shama'il Al-Qata'i al-Baghdadi, al-Hanbali, Safi al-Din (died: 739 AH), Dar Al-Jeel, Beirut, i 1, 1412 AH.
- 37- Glossary of Countries, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqout bin Abdullah al-Rumi al-Hamwi (died: 626 AH), Dar Sader, Beirut, 2nd edition, 1995 AD.
- 38- Lexicon of History (Islamic Heritage in the Libraries of the World) (manuscripts and publications), Ali Al-Rida Qarat Balut - Ahmad Turan Qarat Balut, Dar Al-Aqaba, Kayseri - Turkey, 1422 AH - 2001 AD.
- 39- Contemporary Arabic Lexicon, Dr. Ahmed Mukhtar Abdel Hamid Omar (died: 1424 AH) with the help of a Working Group, Book Scientist, 1 st, 1429 AH - 2008 CE.
- 40- Glossary of Terms and Jurisprudence, Dr. Mahmoud Abdel-Rahman Abdel-Moneim, Lecturer of Fundamentals of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Law - Al-Azhar University, Dar Al-Fadila.
- 41- The Arabic and Arabized Dictionaries, Yousif bin Ilyan bin Musa Sarkis (died: 1351 AH), Sarkis Press in Egypt 1346 AH - 1928 AD.

- 42- Glossary of Interpreters «From the Beginning of Islam to the Present Day», Adel Noueihed, Noueihed Cultural Foundation for Authorship, Translation and Publishing, Beirut - Lebanon, 2nd edition, 1409 AH - 1988 AD.
- 43- The Intermediate Dictionary, The Arabic Language Academy in Cairo (Ibrahim Mustafa / Ahmed Al-Zayyat / Hamed Abdel-Qader / Muhammad Al-Najjar), Dar Al-Dawa.
- 44- The Dictionary of the Language of Jurists, Muhammad Rawas Qalaji - Hamid Sadiq Qunaibi, Dar Al-Nafaes for Printing, Publishing and Distribution, 2nd edition, 1408 AH - 1988 AD.
- 45- Al-Wajeez in Fatwas, by Muhammad bin Muhammad bin Muhammad Ridha Al-Din Al-Sarkhasi (died: 571 AH), The Companions of the Ocean, King Abdulaziz Library.